
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

القرصنة الريفية (1856-1898):
الأسطورة والواقع

محمد أونيا
أستاذ باحث - الحسيمة

من بين المواضيع الشائكة التي يصادفها الباحث في التاريخ البحري المغربي المعاصر، قضية ما يسمى ب «القرصنة الريفية»، تلك القرصنة التي مر على آخر أحداثها قرابة قرن من الزمن. ومع ذلك فكل أحداثها وعللها لم يتم بعد إخراجها من دياجير الظلام والابهام إلى دائرة الضوء والوضوح. بل الأكثر من ذلك، يبدو أن هذه الظاهرة ظلت -في مجملها- يتنازعها خطابان رئيسيان:

- خطاب أجنبي يعتبر أن هذا النشاط البحري الذي ظهر في سواحل الريف المغربي ماهو إلا لصوصية بحرية سافرة، كان يمارسها أناس «متوحشون» هدفهم النهب والفتك بالأجانب، وبالتالي فإن أصل البلاء كله يعود إلى المغاربة وحدهم.

- وخطاب آخر وطني إسلامي مزدوج، يعتبرالتيارالأول منه المسألة على أنها مجرد أطروحة مزيفة قامت الاسطوغرافيا الكولونيالية بحبكها قصد تشويه حقيقة هذه الحركة البحرية التي هي في عمقها امتداد للجهاد البحري الإسلامي ضد الغارات المسيحية. أما التيار الثاني من هذا الخطاب الوطني الإسلامي فيمكن أن نميز داخله أيضا بين موقفين، يرتبط أولهما ببعض الكتابات المغربية التقليدية التي تكاد تعيد انتاج نفس الأوصاف والنعوث المفتراة على الريف والريفيين، شأنها في ذلك شأن الكتابات الاستعمارية. وثاني الموقفين يمثله اتجاه تاريخي مغربي جديد من أبرز رواده الفقيد الدكتور جرمان عياش.

أجل، إن الحفريات المعرفية التي قام بها أصحاب هذا الموقف الأخير، كشفت عن حقائق سيظل يدين لها كل من يعيد مسألة «القرصنة الريفية». ومع ذلك فتلك الحقائق والانتقادات لا تنطبق إلا على فترة محددة، فضلا على أنها ترجع، في نهاية المطاف، مسؤولية كل ما جرى في سواحل الريف أواخر القرن الماضي إلى الأوربيين أنفسهم، الأمر الذي يجعل هذا الموقف الأخير غير بعيد عن اطار تبادل التهم وتفنيد الدعاية الأجنبية بدعاية مضادة.

ومهما يكن تقييمنا لهذا الاتجاه، فإنه يجب أن نعترف بأنه وفر تراكما معرفيا أضحى يشكل، إلى جانب ما توفره المستندات والوثائق الوطنية والأجنبية، رصيدا مرجعيا لا يستهان به، يسمح لنا استثماره التمييز بين الاسطوري والواقعي في موضوع القرصنة الريفية. لذا نري أنه من الأنسب فحصها على مدى زمني يشمل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى يتسنى لنا الوقوف على أسبابها ومنعطفاتها، وبالتالي استجلاء الخلفيات التاريخية التي تحكمت في مسارها.

وانسجاما مع هذه الفرضية نقترح 1856م كمحطة بارزة في سيرورة الجهاد البحري في السواحل المغربية الشمالية لأسباب شتى سنعود إلى أهمها بعد حين. أما اعتبار سنة 1898 كنهاية لتاريخ «القرصنة الريفية»، فلها أيضا مبرراتها وعلى رأسها جرد المخزن لحملة تأديبية ضد قبيلة بقيوة التي تنسب إليها أعمال القرصنة الشهيرة.

1- التآمر الأجنبي ضد الجهاد البحري في الريف:

يجمع الدارسون، مغاربة وأجانب، على أن الأسطول الجهادي المغربي قد دخل في طور الاضمحلال والتلاشي منذ سنة 1855(1). وحينما اندلعت حرب تطوان بين المغرب واسبانيا سنة 1859، كان هذا الأسطول معطلا تقريبا(2).

بيد أن الجهاد البحري «الشعبي» إن صح التعبير، قد تواصل بعد ذلك لمدة طويلة في ساحل الريف المغربي، وبدعم ضمني أو علني من السلطة المركزية أول الأمر. دعم بذلت القوى الأوربية، المتنافسة والمتهافتة على بلادنا أشد تنافس، كل ما في وسعها لإبعاده حينما مارست ضغوطاتها على المخزن ليتخلى عن مساعدة رعاياه المجاهدين واعتبارهم كقراصنة خارجين عن طاعته.

وفي هذا الإطار تبرز انجلترا كبلد له اليد الطولى في سياسة فك الارتباط بين مجاهدي الريف والمخزن الشريف. ففي عام 1856، وبينما كان القنصل الانجليزي السير «جون دراموند هاي Sir John Drummond Hay» منهمكا في إعداد مشروع الاتفاقية التجارية مع المغرب، كانت القوارب الجهادية بالريف لاتزال تقف حجرة عثرة أمام السفن الأوربية، وتؤرق بشكل خاص الملاحة البريطانية. وذلك على الرغم من الشكايات المتكررة التي ما فتئت الدبلوماسية الانجليزية ترفعها إلى مقام السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام (1822-1859) تطالب فيها انزال

العقاب بقبائل الريف ودفع التعويضات عن الخسائر التي تلحقها بالسفن الأوربية المارة بسواحلها أو بالتالي تضطر إلى التوقف بها:

ونظرا لاقتناع «هاي» بعدم ....اللجوء إلى استخدام القوة ضد الريفيين -كما أثبتت ذلك السفينة الحربية الانجليزية «جانوس» عندما قامت سنة 1851 ب «رحلة تأديبية على طول ساحل الريف»(3)- ونظرا، كذلك، لسياسة التنصل وربح الوقت التي نهجها المولى عبد الرحمان إزاء المطالب البريطانية، فقد قرر «هاي» «في أبريل عام 1856 القيام برحلة ليتحدث بنفسه مع زعماء قبائل القرصنة معتمدا في ذلك على إجادته للعربية العامية ومصطحبا معه الحاج عبد الله العمارتي أحد أصدقائه من أشراف الريف»(4).

يورد «هاي» في مذكراته (5) أنه تمكن فعلا من الاجتماع بكبار قلعية وبالأخص منهم زعماء (إمغارن) قبيلة آيت بوغافر المعنية بالأمر، وذلك بفضل وساطة المرابط محمد أحضري من قبيلة أيت سعيد المجاورة، وكذلك بفضل تفهم الحاكم العسكري لمليلية ومساعدته. كما يروي أنه لم يرجع من رحلته الشاقة إلى الريف الشرقي، إلا بعدما حصل« من زعماء الريف على وعد بوقف أعمال القرصنة»(6).

ومع ذلك، فإن مجاهدي قلعية، الذين تنعتهم الكتابات الأجنبية بالقراصنة، أبوا إلا أن يختتموا نشاطهم البحري بعملية جهادية أخيرة في ذلك العهد، إذ «مالبثوا أن أوقعوا بالسفينة التجارية البريطانية هيمن في 14 ماي عام 1856»(7).

وعندما عاودت بريطانيا احتجاجها ضد قوارب أهل الريف، وطالبت من سلطانهم المولى عبد الرحمان بن هشام تقديم التعويضات عن الخسائر لحساب ملاك سفينة «هيمن»، فإن السلطان الذي كان على وشك الموافقة على توقيع الاتفاقية التجارية مع بريطانيا، لم يكن بوده إلا أن يرسل، في شهر يونيو، حاكم طنجة سيدي محمد بن عبد الملك على رأس حملة عسكرية لتأديب أهالي قلعية، وأن يقدم، فضلا عن ذلك، تعويضات عن الخسائر الناجمة عن تعرضهم للسفينة المذكورة(8).

على أن انجلترا لم تكن الدولة الوحيدة التي خططت لإلغاء الجهاد البحري بالسواحل الريفية، بل ساهمت في هذا التآمر أيضا القوى الأوربية المنافسة لها سواء قبل أو بعد 1856.

ففرنسا مثلا، والتي كانت سباقة إلى إعلان حرب مباغتة على المغرب في معركة إيسلي غشت 1844، ستزداد علاقتها توترا مع المخزن بسبب الهجوم البحري الذي شنه أهالي قلعية عام 1855 على إحدى سفنها تدعى « Jeune Dieppoise »(9). هذا الحدث البحري دفع بنائب القنصل الفرنسي بطنجة إلى أن يطلب من المخزن المغربي منع رواج «الفلايك الريفية» إلا بإذن خاص ممثل في جواز السفر في البحر. بيد أن السلطان المولى عبد الرحمان الذي كان لايزال يشجع الجهاد البحري في الثغور الشمالية من البلاد قبل 1856 رفض الاقتراح المذكور رفضا

باتا، حيث أجاب النائب الفرنسي بما يلي:

«... وما ذكرت في شأن فلايك أهل الريف، فإنا لا نحدث مالم يكن في القديم ولا نبتدعه. كما لا نترك ما كان فيه ولا ندعه. ففلائكهم دائما إنما تسافر في سواحل البحر وتتردد فيما بين بلادهم ولا يتعدونها، ومن بلادهم إلى تطوان لاغير، ولا يخرجون من تحت رعايتنا فلا يحتاجون إلى باسبورط لعدم احتياجهم إليه في الماضي»(10).

أما بخصوص إسبانيا التي كانت القبائل الريفية تقف لها بالمرصاد على طول الخط، فقد حاولت أن تستغل الموقف المتلين الذي أظهره المولى عبد الرحمان تجاه المطالب البريطانية، وذلك بالسعي إلى الحصول على امتيازات مماثلة، بل والتعنت في مواقفها الرامية إلى رفع الحصار المضروب على الجيوب التي تحتلها بشمال المغرب، وهكذا، ففي سنة 1857، حصلت حادثة بين أهل الريف والاسبان ترتب عنها خلاف عويص بسبب مشكلة الأسرى المحتجزين من كلا الطرفين. ولما رفعت هذه القضية إلى بلاط المولى عبد الرحمان، بادرإلى المرابط السعيدي محمد أحضري بتاريخ 12 دجنبر1858، يخبره بأنه سيرد على الريف القائد علي بن عبد القادر قادما من طنجة على رأس قوات مخزنية، وحاملا معه رسالة موجهة إلى أعيان قلعية تخص بالأساس مسألة الأسرى المحتجزين، كما ينهي السلطان في خطابه إلى علم المرابط المذكور، أن اتفاقا بشأن هذه القضية، قد أبرم بين الجانبين المغربي والإسباني. وعليه، يتعين على الاسبان اطلاق سراح الريفيين المحتجزين بمليلية، وكذا ارجاع قواربهم بحمولتها. كما يتوجب على المغاربة من جهة أخرى، تحرير الاسبان المعتقلين وتسليمهم إلى مبعوث السلطان القائد علي الأنف الذكر(11).

وبعد حرب تطوان، استغلت اسبانيا انتصارها كي تفرض على المغرب مزيدا من الشروط القاسية في المعاهدة التي أبرمتها معه يوم 26 أبريل 1860، ثم الاتفاقية الثانية بتاريخ 20 نونبر 1861، حيث استطاعت أن تجر المخزن إلى الموافقة، ولأول مرة، على مراقبة تحرك القوارب الريفية، ففي الفصل الخامس والعشرين من هذه الاتفاقية الأخيرة نقرأ ما يلي:

«اتفق الطرفان المتعاهدان -اجتنابا لكل مضرة يمكن وقوعها من كل تحرك حر للقوارب الريفية- على أن لا يقوم رياس تلك القوارب أو ملاكها بأي سفر إلا بعد أن يحصلوا على رخصة من حكام المواقع الاسبانية بالبحر المتوسط، أو من القناصل الاسبانيين إذا كانوا يسكنون في موانئ يقيم بها أولئك القناصل، وتعطاهم وثائق السفر في البحر مجانا ويستعملونها كرخص لسفر مشروع»(12).

ولنا أن نتصور مدى الإهانة التي شعر بها أولئك المجاهدون الذين سيضطرون، بناء على البند السابق، إلى مهادنة الحكام الاسبانيين المحتلين لسبتة ومليلية ثم الجزر المغربية المتوسطية إن هم أرادوا الحصول على الرخصة الجديدة التي تسمح لهم بالابحار والاتجار. كما يمكن لنا اعتباره مكسبا يسمح لهؤلاء الحكام بتمويل النشاط التجاري لقوارب الريف وفق ما يخدم مصالحهم الخاصة ويعاكس مصالح منافسيهم الفرنسيين انطلاقا من الجزائر والانجليز من جبل

طارق. هذا فضلا عن التدخل لعرقلة الجهاد البحري ثم القضاء عليه نهائيا بهذه الجهة.

2 - السياسة البحرية للمولى الحسن الأول في الريف(1873-1894)

إذا كان أبرز حدث شهده الريف في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859-1873) يتمثل في تأسيس ديوانة مغربية بمليلية عام 1867، واستئناف عملية تصدير المأكولات إلى الحصون المحتلة من طرف اسبانيا بعد توقفها عقب حرب تطوان، فإن خلفه المولى الحسن الأول (1873-1894) قد نهج استراتيجية إدارية وبحرية جديدة في الجهة الشمالية. فمنذ 1875 لم يعد إقليم الريف، بالمفهوم الحصري، تابعا إداريا لعامل عام يعين من طرف السلطة المركزية على الشمال المغربي برمته، وإنما أصبح خاضعا للقواد والعمال المحليين مع تخصيص دورية عسكرية مغربية لمداومة الحراسة في النقطة الحدودية المماسة لمليلية، في حين أنيطت مهمة ضبط الأوضاع العامة في باقي المناطق إلى قواد وعمال القبائل المعينين لهذا الغرض إذ «وما نصب العمال إلا لضبط القواعد واحكام أزمة إيالتهم عن الخروج عنها»(13)، كما جاء في رسالة سلطانية إلى أحد القواد المحليين.

إن الخطة التي انتهجها المولى الحسن الأول على الواجهة المتوسطية المغربية تدخل أساسا في إطار مكافحة التهريب والتسرب الأجنبي، وما ينشأ عنهما من مشاكل وشكاو. وتحقيقا لهذه الغاية حافظ السلطان على الطريقة المألوفة عند القبائل المحلية في حماية سواحلها من كل خطر قد يأتيها من جهة البحر، وخاصة من القواعد التي تحتلها اسبانيا على بعد رمية حجر من الساحل المغربي.

أما تزويد تلك القواعد بالمؤن، كما جاء في الشروط المتفق عليها، فلم يكن المخزن يسمح بها إلا انطلاقا من مراكز معلومة توجد تحت الحراسة المغربية، وهي ثلاثة: ديوانة مليلية، والديوانتان القبليتان، إحداهما بساحل النكور المقابل للصخرة التي تحمل نفس التسمية أي حجرة النكور، ويسميها الاسبان Penon de al Hucemas، والثانية بساحل بادس المواجهة كذلك لحجرة بادس التي يطلقون عليها Penon de vélez de la Gomara.

ومع ذلك، فهذه المكتسبات لم تعتبرها اسبانيا كافية لتحقيق مشاريعها الاستعمارية، لذا، ومباشرة بعد مؤتمر مدريد 1880، بادرت إلى شن حملة شعواء ضد سياسة المخزن في سواحله الشمالية قصد افشالها، وذلك عبر زعزعة ثقة السلطان في ممثليه المحليين أولا، ثم بث التفرقة والفتنة في صفوف سكان القبائل ثانيا.

وعلى ضوء هذا التوجه، تقدم السفير الاسباني إلى المخزن سنة 1881 بشكاية كشف جواب السلطان عن بعض مضامينها حينما كتب إلى نائبه بطنجة محمد بركاش قائلا: «...وصل كتابك بأن باشدور اسبانيا أعاد الشكاية بما قدمت الاعلام به لحضرتنا الشريفة من أضرار أهل الريف بأهل بادس والنكور ومليلية. وذكر ان السبب في ذلك هو خديمنا القائد زيان الورياغلي

(...) وذكرت أنه يطلب قائدا على تلك النواحي مع ما يكفيه من الجيش...»(14). ثم تضيف الرسالة السلطانية أن أهل الريف سبقوا أن بعثوا إلى المخزن بشكايتهم قبل ورود الشكاية الاسبانية، حيث ذكروا أن الحكام الاسبان هم المسؤولون عن كل ما يحدث من النزاعات والاضطراب في هذه الجهة المغربية وغيرها. ثم أضافوا أن هؤلاء الحكام يشجعون الأهالي على ممارسة تجارة التهريب، وبالأخص المنتمين منهم إلى قبيلتي بني يطفت وبقيوة. ولما حاول القائد زيان الورياغلي منعهم من ذلك، تضيف الرسالة، اتهمه حاكم مليلية بخرق الشروط والاخلال بحسن الجوار. ثم يتابع السلطان كلامه بتقديم الأدلة التي تبرر ساحة القائد المذكور.

وردا على الطلب الاسباني المتعلق بضبط الحراسة الساحلية، أكد السلطان أن أمرها موكول إلى الجماعات القبلية المحلية التي تقوم بها خير قيام، بحيث يتناوب عليها أبناؤها وفق نظام دقيق ومعروف لديهم. تقول الرسالة بالحرف: «وعن العسة بأن تلكم القبائل يفرضونها على أعظامهم، كل عظم يأتي بما ينوبه منها ويمكث بها أياما هناكم، ثم ينصرف ويخلفه آخر. وعلى هذا عملهم فيها...»(15).

وفي ختام الرسالة أبدى السلطان موافقته على مطلب آخر من مطالب السفير الاسباني، ويتعلق الأمر بتعيين قائد عسكري كبير من جيش المخزن على الريف خلفا للقائد السالف، مع تعزيز نفوذه بما يكفيه من الجنود، مضيفا أنه قد أصدر أوامره إلى أحد قواده بالعرائش كي يوجه العسكر المرابط هناك إلى ناحية الريف حيث سيحل بقصبة جنادة القريبة من مليلية، في انتظار ما ستتوصل إليه لجنة للتحقيق أوفدها السلطان إلى عين المكان(16).

وفي نفس الفترة، قامت فرنسا من جهتها بنهج سياسة توسعية جديدة في المغرب مابين 1879و1881، إذ سارع الوزير الفرنسي الجديد «أورديغا Ordega» على حد قول البروفسور جان لويس مييج J.L. Miège(17). إلى الرفع من عدد المحميين الفرنسيين في المغرب، والوكلاء التجاريين أمثال «شافانياك Le Comte de Chavagnac» ، الذي حاول النزول ببادس في مطلع سنة 1884، لكن «عسة» بادس التابعة للمغرب كانت له بالمرصاد حيث منعته من النزول إلى البر(18)، ولقد أشاد السلطان بشجاعة القبائل التي قامت بهذا المجهود وألح عليها في مواصلة الحراسة والتحلي باليقظة. كما استنفر بقية القواد والعمال في سائر القبائل الساحلية الريفية، ناصحا وموبخا المتهاونين منهم في القيام بواجب مكافحة التهريب ومنع المراكب من ارتياد الأماكن المحظورة(19)، ومع ذلك، فإن ظاهرة التهريب لم يتم استئصالها كلية، بل استمرت قائمة هنا وهناك. ومن بين الوثائق الكثيرة التي يمكن للمرء أن يدلي بها في هذا المضمار، النموذج الآتي:

«خديمنا القائد مبارك الذويلاني وبعد، فقد بلغ لعلمنا الشريف أن أهل مرسى تقيت ومرسى بادس بإيالتك اشتغلوا باخراج «الكطربنض» [التهريب] منهما من غير نكير عليهم، وعليه فنأمرك بالضرب على أيديهم وصرفهم عنه، واجراء الأحكام عليهم فيه حتى ينزجروا وإلا

كانت عهدته عليك...»(20)

أما عن الأسباب التي قلصت من فعالية الحراسة الساحلية التي اتبعتها السلطة المركزية في الشمال، فإن الوثائق التي يمكن أن تسعفنا للكشف عنها فلا تعوزنا كذلك، ومعاينتها تسمح لنا بتتبع الكيفية التي ظلت اسبانيا منذ 1881 تطالب بها المخزن كي يستبدل العناصر المحلية التي تقوم بدور الحراسة البحرية بعناصر من الجيش المغربي. ويبدو أن ذلك قد تحقق تدريجيا. إذ في البداية أمر السلطان الحسن الأول قواده بتنظيم تلك الحراسة دون المس بجوهرها. وكمثال على ذلك، كتب إلى قائده الحاج العربي الوليشكي بإلزام «بقيوة وبني يطفت نصب أحد عشر رجلا منهم للعسة كل يوم وابدالهم بأخرين وهكذا. فإذا به (...) أنهم لم ينصبوا لذلك إلا رجلين بخمسة عشر ريالا في الشهر.»(21) أما في المرحلة الثانية، فقد وقع تعديل طفيف في مركزي الحراسة الساحلية بالنكور وبادس، يتمثل في قيام المخزن بتعيين «مقدم» [رئيس] من العسكر على رأس كل واحد من هذين المركزين.(22)ثم صارت هيئة الحراسة بهما مكونة من العناصر القبلية ووحدات عسكرية معا(23) وأخيرا أصبح دور الحراسة لا يقوم به سوى الجيش المخزني وحده دون غيره من السكان المحليين.(24)

على أن المشكل المطروح في هذا الباب، ليس هو معرفة ما إذا كان المدنيون أو العسكريون من المغاربة هم الذين يقومون بالحراسة الساحلية، وإنما بيت القصيد يكمن -آنذاك- في مشكل التموين ودفع الرواتب الشهرية للمعنيين بالأمر. فالقبائل كانت تعتمد في الحراسة الساحلية على التموين الذاتي، وعلى الأعراف المحلية في المؤازرة والحس الوطني في الدفاع، الشيء الذي كان يسمح لها بالصمود. وعندما تدخل المخزن المركزي لتعزيز هذا الشعور وإعادة تنظيم حراستي بادس والنكور بتحديد رواتب شهرية للأفراد القائمين بها، عهدت مسؤولية دفعها إلى أمناء ديوانة مليلية. بيد أن هؤلاء عجزوا عن الالتزام بدفعها لهم نظرا لتأزم مداخيل الديوانة من جراء أضرار تجارة التهريب(25).

3- صعوبات الحراسة البحرية وتفاقم مشاكل التهريب في عهد المولى عبد العزيز

لم تتحسن حراسة السواحل الريفية في عهد السلطان المولى عبد العزيز، بل يبدو أنها زادت تدهورا. فقد وردت مراسلة مخزنية على النائب محمد الطريس جاء فيها أن «العدد من العسكر السعيد المعين لعستي بادس والنكر معطل ولا يقوم بشيء، وقد أمرناك بتعيين غيره للقيام بذلك...»(26)، ورغم كل المحاولات التي بذلها المخزن لاصلاح حراسة هذين المركزين، فإنهما أصبحا في غضون 1897 شبه خاليين بحيث لم يبق فيهما من الجيش «إلا شيء قليل».(27)

على أنه لا ينبغي أن نفهم من هذا أن السكان المحليين قد خلدوا للراحة، بل ظلت قوارب بني ورياغل المحسوبة على حراسة النكور، تعترض قوارب المهربين وبالأخص منهم الاسبان. كما حدث مثلا في صيف 1893. وانتقاما من الورياغليين قام حاكم حجرة النكور بإلقاء القبض

على بعض اخوانهم الذين قصدوا تلك الحجرة للتجارة (التموين)، ثم أمر بنقلهم كرهائن إلى سجن مالقا ريثما يتم تسليم المتهمين الحقيقيين. ومن الطبيعي أن يحتج المغرب على هذا الاعتداء، ويأمر ممثليه المحليين بالقيام بالتحقيق في النازلة، وهكذا، وبعد مفاوضات دامت زهاء سنتين، قادها عن الطرف الاسباني كل من الوزير «مركيس ذي بطسطد فرناري» ثم خلفه الوزير «إمليو أوخيدا EMILIO Ojeda» ، وعن الطرف المغربي النائب محمد الطريس، فإن الحقائق التي توصل إليها المخزن قد أبانت عن مسؤولية المهربين الاسبان في هذا الحدث، ومع ذلك فإن الوزير الاسباني غض الطرف عنها وحاول انكارها مع أنها تفصح عن نفسها حتى من خلال تبريراته التي قدمها عندما قال: «...لم يظهر خبر للكنطربند غير أنه يصطاد الحوت فقط في الوقت الذي هجم عليه مركبا [كذا] آخر من آل الريف ووقع الضرب على ركاب المركب الاصبنيولي بالبارود وجرحوا مقدم عسة البحر والترجمان وبحري ومسلم [من بقيوة] كان راكبا معهم»(28). وختم الوزير الاسباني رسالته بضرورة دفع تعويض قدره 19519 بسيطة و 71 سنتيما، مع قيام المخزن بمعاقبة المتهمين من المغاربة.

في نفس هذه الفترة، زعم الممثل الفرنسي كذلك أن قاربا فرنسيا قد نهب بساحل الريف مما ترتب عنه خسارة تقدر ب «260 ريالا»، ومرة أخرى تكشف التحريات المغربية التي وردت على السلطة المركزية -على يد مولاي عرفة- من عين المكان أن هذه الحادثة «لا أصل لها ولم يضع لهم شيء وأن هذه الفلوكة كانت حاملة من مليلية أشخاصا من المغاربة وأنزلتهم بمحل وقع النص على عدم النزول فيه بالكلية...»(29).

والأدهى من هذا، أن حركة التهريب لم تعد تقوم بها فقط المراكب القادمة من الجزائر أو مليلية أو تلك التي تخرج من الحصون الصغرى، بل أصبحت تتردد على حصني بادس والنكور سفن كبيرة غالبا ما تبحر من جبل طارق، فتحول الحصنان إلى محطتين لاعادة توزيع السلع المهربة.

وبالنسبة للمخزن المغربي، فلم يكن على غفلة من هذه التجارة المحظورة، والدليل على ذلك هذه الوثيقة المخزنية الكاشفة عن مجمل الحقائق التي توصلنا إليها من هذا التحليل.

« النائب سيدي الحاج محمد الطريس (...) نسمع من بعض التجار أن المراكب تحمل السلع من جبل طارق وتضعها بحجرة النكور وبادس وتحمل من الموسوقات كالبيض أو الثيران وغيرهما شتى (...) مع أن تأثير ذلك ظهر في الديوانة لقلة الداخل من المعشرات. والأن قد كشف لنا الغيب بسبب ورود بابور من جبل طارق حاملا للسلع اسمه طارق وضع بحجرة النكور خمسمائة صندوق من الجاز ومن فرود الكتان ما لا ينحصر (...) والعسة التي لنا ثمة لا تقدر على منع من أراد اخراج السلع للبر...»(30).

لهذه الأسباب وغيرها، قرر المخزن العزيزي في أكتوبر1895 أن يخصص احدى قطع اسطوله البحري الحربي للقيام بدور حراسة المياه المتوسطية من طنجة إلى مليلية، قصد ضبط

القوارب الريفية التي تحمل بضائع التهريب، وذلك بمنع رياسها من السفر بحرا إلا إذا كانوا مصحوبين برخصة السفر التي يتسلمونها من عمال قبائلهم أثناء الذهاب، ومن عامل تطوان أو طنجة أثناء الاياب. وزيادة على هذا، فإن السفينة المغربية ستقوم كذلك بتفتيش المراكب الأجنبية التي تصادفها بمياه الساحل الريفي. (31).

ويظهر من بعض الوثائق أن هذا القرار الذي اتخذه السلطان المولى عبد العزيز كانت له أصداء ايجابية وسط ممثليه المحليين. فقد كتب السلطان إلى نائبه الطريس، أن عامل الحدادة بمليلية وكذا عمال الريف قد أخبروه بحصول «الأمن والاطمئنان بساحل مليلية وما والاها براً وبحراً بسبب المركب الذي قدمنا أمرنا الشريف بتوجيهه للطواف بذلك الساحل». (32)

لكن، يبدو أن الرياح كانت تجري بما لا تشتهيه السفينة المغربية المذكورة، فبادر السلطان يسأل نائبه محمد الطريس عن أخبارها: «...فقد كنا أصدرنا أمرنا الشريف بأن يكون بابور المخزن وَارْدَى كُوشْطَى [حارس الساحل] بسواحل الريف ضبطا للعسة البحرية. فبين لنا ما كان من أمره والسلام» (33).

وجاء جواب النائب من طنجة بما لم يكن في الحسبان، لقد تأخر توجيه سفينة «التركي» إلى الساحل الريفي بسبب «الكونطيلة» (الحجر الصحي)، وبعد ذلك كان من اللازم ارسال السفينة المذكورة إلى مدينة قادس الاسبانية قصد الاصلاح (المسح)، وحالما تعود ستتوجه إلى طرفاية بجنوب المغرب كي تعوض سفينة «الحسني» التي يتوجب اصلاحها بالخارج كذلك، ولن يرجع «التركي» إلى الريف إلا بعد رجوع «الحسني» إلى طرفاية. (34)

يتضح مما سبق، أن الحراسة الساحلية التي سنها المخزن المركزي في السواحل الشمالية في الربع الأخير من القرن 19، قد صادفت عدة عراقيل وصعوبات ذاتية وموضوعية، وأن البضائع التي كانت تضيع من يد المهربين سعت الدول الأوروبية إلى استرجاع قيمتها على حساب مالية الدولة المغربية بدعوى تعويض ما «ينهبه» الريفيون، مع أن أسباب ذلك والمبالغ المطلوبة -كما رأينا أعلاه- تشوبها كثير من الأكاذيب والمبالغة.

ومهما كان الأمر، فلا بد من الاقرار بأن العالم قد تلقى، في أواخر القرن الماضي، أخبار «القرصنة الريفية»؛ أخبار كانت تصل إلى الدوائر الحكومية، وإلى الرأي العام الدولي، وهي محرفة في معظمها، ومغلفة بغلاف أسطوري مهلهل حرك أقلام السياسة ورجال الصحافة، ودغدغ خيال الاثنوغرافيين أمثال موليراس A. Moulièras.

4- قراصنة بقيوة وأزمة المحتجزين.

من الملاحظ أن الدراسات التي تشير إلى «القرصنة الريفية»، غالبا ما تغفل الأرضية المحلية التي كانت مسرحا للأحداث. ومن ثم يتم تغييب العناصر الداخلية التي من شأنها أن تساهم، إلى جانب العوامل الخارجية، في فهم هذه الظاهرة، «القرصنة الريفية».

لقد سبق أن تطرقنا لخصوصية الواقع المحلي أثناء إعدادنا لأطروحة جامعية حول قبيلة بقيوة(35)، وسنقتصر على التذكير بالخطوط العريضة التي تفسر ابتلاء البقيويين بشؤون البحر.

بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة إلى أن الموقع الجغرافي لبقيوة يجعلها تطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل يبلغ طوله حوالي 70 كلم، من بادس غربا إلى مشارف النكور شرقا، وهو ساحل كثير التقطع ذو أجراف تنتهي مباشرة في البحر، توفر أحسن ملاذ للقوارب الصغيرة من العواصف وهيجان البحر، زيادة على سرعة الاختفاء عن الأنظار.

أما الوسط الطبيعي، فتغلب عليه التضاريس المرتفعة التي لا تسمح إلا بوجود مساحات ضيقة للزراعة تسودها في الغالب ملكيات فردية مجهرية لا تساعد على تحقيق تراكم في الثروة من شأنه أن يفرز فئة غنية مرتبطة بالأرض(36). ومن ثم فقد شكل البحر مجالا حيويا خاصة بالنسبة للفرق الساحلية، لما يتيحه من ممارسة أنشطة تكميلية كالصيد، أو القيام بالتجارة الساحلية وخاصة تجارة التهريب التي صارت مصدرا أساسيا للثروة والربح السريع.

ولعل من بين الأسباب التي دفعت بتجارة بقيوة إلى المغامرة في البحر والاتصال مباشرة بإسبان الحصون الصغرى الذين قدموا لهم المساعدة والتغطية السياسية قيام بني ورياغل باحتكار تجارة التموين مع جزيرة النكور، وبني يطفت مع جزيرة بادس. على أن حركة التهريب لم تكن حكرا على بقيوة، بل انخرط فيها أفراد من بني ورياغل . ولا نستبعد أن يكون الطرفان قد شاركا معا في هذه الحركة. الدليل على ذلك، أن وثيقة يعود تاريخها إلى 1885، تشير إلى سوء تفاهم حصل بين الجانبين ترتب عنه خلاف بلغت درجة حدته أن حاكم جزيرة النكور نزل، بإيعاز من أحد البقيويين، إلى البر للتفاوض مع القائد زيان الورياغلي حول هذا الخلاف(37). لكن يبدو أن الأمور لم تزد مع مر الأيام، إلا تعقيدا بين القبيلتين، أو بالأحرى بين الفرقتين المتجاورتين، وهما فرقة آيت يوسف وعلي من بني ورياغل، وفرقة إزمورن من بقيوة. هذه الحزازات كانت تغذيها، أيضا، التعارضات الانقسامية وأنساق الأحلاف واللفوف(38). وقد ترسخت أكثر أثناء هجوم المحلة المخزنية على بقيوة سنة 1898. فقد خيمت في مجال فرقة آيت يوسف وعلي قبل قيامها باكتساح أرض جيرانها البقيويين.

إلى جانب التنافس التجاري، عرفت الزعامات المحلية تنافسا حول النفوذ والسلطة ترتب عنه اختلال التوازن بين الوحدات القبلية بالمنطقة. فعكس زعماء بني ورياغل الذين أدمجوا في الجهاز المخزني، فإن بقيوة كانت خاضعة لقواد أجانب عنها. وقد تباينت سياسة هؤلاء حسب الفترات، ففي عهد السلطان المولى الحسن الأول، كانت سلطتهم أكثر انصياعا للأوامر المركزية وأقل إثارة للمشاكل الداخلية، خصوصا وأن بقيوة كانت، كغيرها من القبائل الريفية، تشارك بجدية في حراسة السواحل، كما سلف الذكر، وتمتثل للواجبات المخزنية أثناء حلول المحلة

بالمنطقة. فقد كتب السلطان المولى الحسن الأول مثلا، إلى القائد العربي الوليشكي يخبره بما يلي:

«...وصل كتابك بقدوم بني يطفت وبقيوة للمحلة السعيدة وقراءة كتابنا الشريف عليهم وجوابهم بالأمتثال وبما اعتذروا به وبالقدر 2000 [ريال] الذي دفعوه...»(39).

وحتى في أشد فترات التوتر، كانت السلطة المركزية تتدخل بالتي هي أحسن لحسم أسباب القلاقل الناشئة عن علاقة بقيوة بالتجار الأوربيين. ففي صيف 1893، قام أحد الشرفاء من زاوية سنادة بدور الوسيط بين بقيوة والسلطان فاستقبله هو والوفد الريفي المرافق له، بحفاوة وبعد ذلك عفا على مساجين بقيوة، وعين عليهم قائدا جديدا هو على بن منصور، وألزمهم أداء ضريبة سنوية قدرها ألف ريال، مع نهيهم عن الخوض مع الأجانب في الأمور التجارية، وعدم التعرض لأي مركب أجنبي يدفعه التيار إلى شاطئهم(40).

أما في عهد السلطان المولى عبد العزيز، فقد أصبحت الجماعات المحلية ببقيوة أكثر تطلعا إلى المشاركة في السلطة السياسية نظرا لبروز أعيان أثرياء وأقوياء(41)، لكن كونهم «فسادا» جعل مسألة إدماجهم في الجهاز المخزني أمرا مستحيلا لانتفاء عنصر «الشرعية». هذا في الوقت الذي تعاظم فيه نفوذ القواد المجاورين أمثال القائد حم الوليشكي الذي شدد الخناق على بقيوة سنة 1897، وركن إلى اللفوف والاحلاف المحلية لتحريض باقي القبائل ضدها، بل لقد تورط فيما هو أخطر من ذلك، حينما تجرأ على (أن) يطلب المئونة للجيش من حاكم جزيرة النكور. إن هذه السياسة الارتجالية فشلت أمام بقيوة التي رفضت الرضوخ لاستبداد حم الوليشكي، استبداد لم يرتضه السلطان لما علم «بما ارتكبه الحاج حم الوليشكي ببلاد الريف (...) وإلزامه تمسمان الحركة لبقيوة (...) وانه زاد على ذلك وربط بين قبيلة بني ورياغل وتمسمان وجعل يخوض بما لا تحمد عاقبته، وأفضى به الحال إلى أن طلب المونة من حاكم النصارى الذين بحجرة النكور...»(42).

وهنا نود أن نقف برهة عند هذه النقطة الأخيرة التي ألمح إليها هذا النص، والمتعلقة بهذا التقارب غير العادي الذي حصل بين القائد الوليشكي وحاكم جزيرة النكور. هل يعني ذلك وجود «قطيعة» بين «إبقوين» وإسبان الجزيرة؟. إن أحداثا وقعت قبل 1897 تؤكد فعلا أن علاقة «أصدقاء» الأمس قد تدهورت مما يؤشر على أن تحولا أساسيا قد حصل بالمنطقة.

لعل أولى بوادر هذا التحول، ارتبطت بالهجوم البحري الذي نفذه أهل بقيوة عام 1889 ضد السفينة الإسبانية «Miguel y Teressa» بجون الحسيمة.(43) وانطلاقا من هذا التاريخ إلى 1897، إن لم نقل إلى غاية 1913(44) وقعت حوالي 14 غارة بحرية ضد مختلف السفن الأوروبية. ويبدو أن العمليات «القرصانية» قد تزايدت بشكل لافت للنظر في عهد المولى عبد العزيز، لا سيما مابين 1894 و 1897، بمعدل عمليتين تقريبا في السنة. أما عن التعويضات التي دفعها المخزن للأوروبيين فقد كانت جد باهظة، استفادت منها الدول الآتية:

اسبانيا، هولندا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا والبرتغال. لكن ما هي دوافع هذه «القرصنة الساحلية»؟ يجيبنا جرمان عياش بما يلي:

«فقد يدفع ثمن البضاعة مسبقا دون أن يقع تسليمها بتاتا، أو أن يتم العثور على أحد الريفيين مقتولا على الحرشف، بعدما كان قد انطلق إلى الجزيرة حيا يرزق. فنظرا لانعدام أي ملاذ، كان يتعين حينئذ أن يصفى المرء بنفسه حساباته بالوسائل التي تسنح بها الفرصة. وأحسن وسيلة هي أن يقوم بأسر بعض رهائن مركب أوربي صغير، انحبس على مقربة من الشاطئ بسبب هدوء مطلق، ثم المساومة فيهم للحصول أخيرا على التعويضات»(45).

بل أكثر من التعويضات والمال، إنها مسألة الأسرى التي أضفت على «القرصنة» هالة سياسية دولية.

إن أصول المشكلة تقود إلى سنة 1894 حين «اتفق جماعة من الريفيين مع مهربين من مدينة مالقا على أن يشتروا لهم مكاحل بثمن 5000 ريال. فلم يوفوا بعهدهم ولم يردوا الثمن. فاغتاظ الريفيون وآلوا على أنفسهم منذ ذلك الحين أن ينهبوا ويأسروا كل مركب إسباني مر بقربهم مالم ينصفوا» (46).

وما هي إلا حوالي سنة بعد ذلك، حتى أغارت بقيوة على باخرة انجليزية تدعى «لابيرخين دي لوس أنخلس» «La Virgen de los Angeles» احتجت بريطانيا وطالبت بتعويض لدى المخزن الذي أمر بتوجيه السفينة المغربية إلى الساحل الذي وقعت فيه الحادثة. ألقي القبض على سبعة أشخاص من فرقة إزمورن، اقتيدوا إلى طنجة حيث تمكن القبطان الانجليزي من التعرف على اثنين منهم،(47) فتم سجنهما هناك.

وهكذا أخذت المشكلة طريقها نحو مزيد من التعقيد والتصعيد، خاصة بعدما أصبحت فرنسا طرفا في هذا النزاع، فوكيلها القنصلي بتطوان المسمى علال العبدي صار يتردد على ساحل بقيوة لتشجيع أعيانها على التهريب، والتخطيط لنقل بعض اتباعهم للخدمة الزراعية والعسكرية بالجزائر(48). بل يمكن القول بأن «سي علال» هذا، حاول إحياء مشروع «شاڤانياك»، أي التفكير في استغلال منجم جبل حمام الواقع بقلب بني ورياغل، الأمر الذي تسبب في البلبلة والصراع داخل القبيلة الورياغلية بين الطرف الذي جره العبدي إلى صفه، والطرف الذي رفض مشروعه وحمايته بل وفضل اللجوء إلى حاكم جزيرة النكور طلبا لعونه قصد إفشال تدخل العبدي(49). ولم يتردد الإسبان في توطيد علاقتهم مع بني ورياغل وبالأخص منهم الفرق الساحلية «آيت خطاب السواحل» قصد إبعاد التدخل الفرنسي الذي اعتبرته إسبانيا تدخلا في منطقة نفوذها بينما انحاز أعيان بقيوة إلى فرنسا.

في هذا الإطار المتسم بالتنافس والسباق نحو كسب مناطق نفوذ بين الدولتين الإسبانية والفرنسية، برزت أزمة المحتجزين كورقة وظفها كل طرف لتحقيق أهدافه التوسعية ذهب ضحية

لها قبيلة بقيوة برمتها.

ففي 7 أكتوبر 1896، تعرض 13 شخصا من بقيوة بفلاتكهم للباخرة الفرنسية « Prosper Corue » التي دفعها التيار نحو شاطئهم. وكادوا يأسرون ركابها السبعة (رئيس و 6 بحارة) لولا تدخل السفينة الاسبانية «اشبيلية» (Sevilla) لإغاثتهم. وأسفرت هذه المعركة الدامية بين الطرفين، بالاضافة إلى القتلى والجرحى، عن أسر القبطان الفرنسي (Joseph Aubé) من طرف بقيوة، بينما أسرت السفينة الاسبانية 13 مسلما قادتهم إلى جزيرة النكور (Penon de AL Hucemas) (50). وبعد 14 يوما، أطلق بقيوة سراح رئيس المركب الفرنسي «الذي تشفع فيه الشريف المتوجه من طنجة» (51)، أملا منهم في أن يتم إطلاق سراح إخوانهم. لكن دون جدوى، فإسبانيا رفضت اطلاق سراح المحتجزين بحجرة النكور (52). فكان رد فعل بقيوة أن قاموا بأسر السفينة الشراعية الإيطالية «فيدوشيا» (Fiducia)، واحتجزوا ثلاث رهائن: القائد، ونائبه من أصل يوناني وبحري فرنسي. (53) وبعد حوالي أسبوعين هجمت بقيوة في 30 غشت 1897 على المركب البرتغالي «روسيطا Rosita» وأسروا ركابه الخمسة (54).

رفض بقيوة الافراج عن رهائنهم مالم يتم العفو على إخوانهم، سواء منهم المسجونون في طنجة أو المحتجزون بحجرة النكور. وقد حاولت الدول الأوربية المعنية وخاصة إيطاليا والبرتغال وفرنسا، فدية الأسرى بالمال، بيد أنهم أجابوا « يريدون إخوانهم وليس المال » (55).

ونظرا لتدهور الأوضاع الصحية للرهائن المحتجزين من طرف الريفيين، وخاصة عقب وفاة أحدهم من أصل فرنسي، قامت السفارة الفرنسية بطنجة بمساع مضنية لدى المخزن، كي يعفو على رعاياه الريفيين من مساجين طنجة (56)، كما عينت علال العبدي للتدخل لدى بقيوة باسم وموافقة الوزير الإسباني كي يتم إطلاق سراح المحتجزين الموجودين لديهم (57). وفي هذا الإطار كتب النائب الإسباني رسالة إلى أعيان بقيوة طلب منهم قراءتها على القبيلة، ويطمئنهم على مصير إخوانهم المسجونين الذين سيطلق سراحهم بمجرد أن يسرحوا الرهائن الأوربيين ويدفعوهم لحامل تلك الرسالة؛ «الترجمان» (أي علال العبدي) الذي رافقه الخليفة عبد القادر عبد الصادق (58). وفي ظرف أسبوع تقريبا انتهت مشكلة المحتجزين. ففي 10 نونبر 1897 أطلق بقيوة سراح الأسارى الأوربيين ونقلتهم إلى طنجة المدرعة الاسبانية «الخنرال بالديث»، بعدما أفرج عن إخوانهم الذين كانوا «قبضوا بتطوان ونقلوا لسجن طنجة (...) [و] توجهت لهم [المدرعة الاسبانية] لبادس لتحوز المساجين الذين كانوا تحت يد الاصبنيول (...) وتذهب بالجميع لإخوانهم أهل الريف...» (59).

ومهما يكن، فإن هذه التسوية، التي تمت بهذه الطريقة لم تكن لتجعل المخزن المركزي يتراجع عن قرار كان قد عزم على تنفيذه، وهو إرسال حملة تأديبية ضد «فساد» بقيوة. حملة بقدر ماعبرت عن أسلوب تقليدي لفرض الحل بالقوة، بقدر ما استهدفت إظهارا للرأي العام، ان المخزن هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في هذه القضية، وضمنيا رامت هذه «السوكة» إبعاد

التدخل الفرنسي في هذه المنطقة، الشيء الذي سيفسح المجال لاسبانيا. ألم يكتب صاحب «الظل الوريف»: «إن حملة الشريف المولى أبو بكر (يقصد شقيق السلطان مولاي عبد العزيز) والقائد ابن البغدادي، قد تمت بقصد الانتقام من بقيوة تطييبا لخاطر إسبانيا باطنا، وقصد تربيتها (أي تأديب القبيلة) بإدعاء خروجها على الطاعة ظاهرا»(60)؟. وخلاصة القول، إن ما يمكن استنتاجه من موضوع «القرصنة» هذه، أنها ليست سوى ظاهرة ظرفية عبرت عن تحول عسير وعميق هز المنطقة الريفية منذ قدوم «ج.د. هاي» إلى قلعية عام 1856 إلى مجيء علال العبدي إلى بقيوة سنة 1897.

هوامش

1) عبد الإله الفاسي، «إطلالة على النشاط البحري في عهد السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام (1822 -1859)» ، مجلة الثقافة المغربية، العدد 5، يناير-فبراير1992،ص،12.
2) نفسه.
3) ب.ج. روجرز، «تاريخ العلاقات الانجليزية-المغربية حتى عام 1900» ترجمة ودراسة وتعليق دكتور يونان لبيب رزق، الطبعة الأولى 1981، الدار البيضاء، ص. 214.
4) نفسه، ص. 221. انظر كذلك -L. A. Brooks, A Memoir of Sir John Drummond Hay, London, 1896, p. 148.
5) نفسه، ص. 147 وما يليها.
6) روجرز، تاريخ العلاقات الانجليزية-المغربية، م.س. 221.
7) نفسه.
8) نفسه، ص. 222. وكذلك الرسالة التي أوردها الكاتب الاسباني «الطبجي» الإسم المستعار ل «مالدونادو» - ET - TABYI , RETAZOS DE HISTORIA MARROQUI, Tetuan, 1955, p. 165.
9) نفسه، ص. 160.
10) رسالة أوردها د. عبد العزيز التمسماني خلوق، «العلاقات المغربية الاسبانية في عهد المولى عبد الرحمان بن هشام، مشاكل «القرصنة» الريفية مثالا». الملحق الثقافي لجريدة العلم، السبت 25 دجنبر 1993، ص. 4.
11) - ET - TABYI , RETAZOS ... op. cit. p. 165.
12) مجلة الوثائق، مديرية الوثائق المغربية، ع.4، 1977، الرباط، ص 169.
13) رسالة من السلطان المولى الحسن الأول إلى القائد محمد أقشيش، 24 ربيع الأول عام 1299هـ/1882م. أوردها أقشيش عبد الرحمان، وثائق (قبيلة بني سعيد) تحقيق ودراسة. بحث لنيل الإجازة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس،السنة الجامعية 1979-1980. ص 45.
14) محمد نهليل، مجموعة رسائل مخزنية (Lettres Chérifiennes) باريس 1915. رسالة رقم LV.
15) نفسه .
16) نفسه .
17) -Jean-Louis Miège, Le Maroc et l'Europe; Paris,1961-63, T. IV, p. 35.
18) رسالة من الحسن الأول إلى النائب محمد بركاش عام 1301 هـ/1884م. كناش رقم 162، ص. 343. الخزانة الحسنية الرباط.
19) جاء في رسالة من السلطان الحسن الأول إلى القائد محمد بن أحمد الكبداني:
«...وبعد، فقد بلغ لشريف علمنا أن البابورات وردت من وهران حاملة للمسلمين الذين كانوا يخدمون بالواسطة، ورامت إنزالهم بمراسي بني شيكر وبني بوكافر وبني سعيد فمنعتها العسة من ذلك، وطردتها فطلعت مع الساحل لنواحي بادس. وعليه فنأمرك أن تكون على بال منها وتجعل العسة الكافية القوية بمراسي إيالتك وتضبط أمرها...»، 4 شوال عام 1301هـ/1884م. كناش رقم 121، ص. 106، خ.ح، الرباط.

كما كتب رسالة أخرى إلى ابن عمه محمد الامراني ورد فيها: «ابن عمنا محمد الامراني وبعد، فإذا قضيت الغرض من القبائل الريفية فاختم عملك بالتوجه للمراسي المبنية يمنته [وهي مرسى بادس ببلاد بقيوة وبني يطفت ومرسى الابراج ببلاد بني بويفرح، مرسى لاكش ببلاد بني بويفرح أيضا، مرسى الجبهة ببلاد متيوة، مرسى النكور ببلاد بني ورياغل، مرسى السيد الحاج حسون ببلاد بقيوة]. واختبر أمر عساتها...»، كناش 121، ص.187.خ.ح. الرباط.

20) رسالة من السلطان المولى الحسن الأول إلى القائد مبارك الذويلاني، 22 رجب عام 1303 هـ. كناش 162، ص، 221. خ. ح. الرباط.

21) رسالة من السلطان المولى الحسن الأول إلى القائد العربي الوليشكي، 6 جمادى الثانية عام 1307هـ/28 يناير 1890. كناش 162، ص. 33.

22) رسالة من الحسن الأول إلى ابن عمه سيدي محمد الامراني، م.س. كناش رقم 121.

23) رسالة من السلطان المولى الحسن الأول إلى القائد ابن علي الكسيمي. 12 ربيع الثاني 1307هـ/1884، كناش 468. خ. ح. الرباط.

24) رسالة من القائد محمد أنفلوس إلى محمد بن محمد اللبادي، فاتح شوال 1314 هـ/ 5 مارس 1897. مح. 1/93. الخزانة العامة بتطوان.

25) مراسلة مخزنية إلى النائب محمد الطريس. 22 جمادي الثانية 1312هـ/21 دجنبر 1894 53/78 تطوان.

26) رسالة من السلطان الحسن الأول إلى النائب محمد الطريس. 26 شوال 1312 هـ 21 أبريل 1895 مح 96/13خ. تطوان

27) رسالة من القائد محمد أنفلوس إلى محمد بن محمد اللبادي. م. س.

28) رسالة من الوزير الإسباني (مركيس ذي بطسطد فرناري) إلى النائب محمد الطريس، 14 شتنبر 1893م/ 3 ربيع الأول 1311 هـ مح. 90/36. خ. تطوان.

29) مراسلة مخزنية بتاريخ 19 ربيع الثاني عام 1312 هـ/1895م. مح. 26/13.خ. تطوان.

30) رسالة سلطانية إلى النائب محمد الطريس، بتاريخ 22 جمادى الثانية 1312هـ/21 دجنبر 1894م جرمان عياش، «المجتمع الريفي والسلطة المركزية المغربية (1850-1920)»، ضمن كتاب، دراسات في تاريخ المغرب. تعريب: محمدالأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق. الشركة المغربية للناشرين المتحدين، SMER. ط. 1. السنة 1986. ص. 210.

31) مراسلة من السلطان عبد العزيز إلى النائب محمد الطريس، 18 ربيع الثاني 1313هـ/ 8 أكتوبر 1895م. مح. 65/14. خ. تطوان.

32) مراسلة من السلطان المولى عبد العزيز إلى محمد الطريس، 15 رجب عام 1313هـ/19 يناير 1896. مح. 117/14.خ. تطوان.

33) رسالة من المولى عبد العزيز إلى النائب محمد الطريس، 9 شعبان عام 1313هـ/ 4 فبراير 1896. مح. 139/14. خ. تطوان.

34) رسالة من المولى عبد العزيز إلى النائب محمد الطريس، 25 شعبان 1313هـ/20 فبراير 1896. مح. 142/14.خ. تطوان.

35)

-MOHAMED OUNIA, Les Boqqouia, Contribution à l'étude de l'Histoire sociale du Rif précolonial (1860-1912). Thèse de Doctorat, Université de Provence, Centre d'AIX, AIX - Marseille I, 1994.

36) أنظر، -MOHAMED OUNIA Les Structures agricoles dans le Rif précolonial. cas, de Boqqouia, Revue Maroc-Europe, N°8,1995,p.p.23-50.

37) رسالة من محمد بن العربي بن المختار إلى القنصل البريطاني «جون دراموند هاي»، 17 جمادى الثانية عام 1302هـ/ 3أبريل 1885. أوردها خالد بن الصغير، المغرب في الأرشيف البريطاني، مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن 1846- 1886. ولادة، 1992. ص. 518.

38) أنظر: -David. M. HART, «Clan, lignage et Communauté locale dans une tribu rifaine.» R.G.M. n°8,1965, p.31.

39) رسالة من السلطان المولى الحسن الأول إلى القائد العربي الوليشكي. 9 رجب 1307هـ/أوائل مارس 1890. كناش 162. ص 37. خ.ح.

40) - ET - TABYI , RETAZOS ... op. cit. pp. 229-230.

41) كتب الصحافي الاسباني إنركي أركيس نصف مظاهر الثراء والترف لأحد أعيان بقيوة وهو سي دادي العربي، يقول: «الآن نستريح في هدوء في هذا المنزل الذي تتوفر فيه كل وسائل الرفاهية الممكنة. هنا في هذه القاعة الفسيحة يتجلى بذخ رجل مثر كبير، يريد أن يتفوق على خشونة الآخرين. سي دادي ينهج في لباسه وفراشه نهج التطوانيين. شخصيته ومنزله يكشفان عن رغبة في التفوق على الآخرين. وله أيضا في تطوان منزل كبير وزوجة تنتمي إلى أكبر العائلات(...)، استبدل اللباس الريفي بقفطان فاخر وسلهام أزرق(...) وفراش النوم المصنوع من القصب بالناموسية ذات التاج المذهب(...) يعبر عن أفكاره بالعربية الصافية دون أن ينسى لهجته الريفية...»، أنظر، آمنة اللوه، «حول استراتيجية النبأ عند المغاربة»، مجلة البحث العلمي. ع42، 1994-95، ص.ص. 149-150.

42) رسالة مخزنية إلى القائد البشير بن السناح الشركي، 6 رمضان عام 1313هـ/1896، كناش رقم 432.ص30. خ.ح. الرباط.

43) -ADOLFO ARAGONES Y DE LA ENCARNACION, AL HUCEMAS, TOLEDO, 1910,P108.

44) في سنة 1913 انحبست سفينة حربية إسبانية تدعى «CONCHA» (كونشة) بساحل بقيوة، فحصلت مناوشات بين طاقمها وبين السكان المحليين. واضطرت سفينة اسبانية اخرى لتدميرها. (عن شاهد عيان).

45) أنظر جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب...م.س. ص.210.

46) مصطفى بوشعراء، التعريف ببني سعيد السلاويين ونبذة عن وثائقهم، الجزء الأول، 1991، ص55.

47) رسالة من محمد بن أحمد الخضر إلى النائب محمد الطريس، 10 رجب 1313هـ/27 دجنبر 1895. مح 29/79.خ. تطوان.

48) د. عبد العزيز التمسماني خلوق، وثائق مغربية حول حركة التهريب بقبيلة بقيوة سنة 1898. مجلة دار النيابة. ع. 24/23. صيف/خريف 1989م ص.86.

49) أنظر مقالنا، محمد أونيا، «المجتمع الريفي قبل المقاومة (1897-1921)». مجلة أمل. ع.8، 1996.ص.ص.18-19.

50) -Jeronimo Becker, Historia de Marruecos, Madrid, 1915,p.408.

51) نسخة من كتاب (رسالة) حاكم مليلية إلى السيد الحاج محمد الطريس. أوردها، مصطفى بوشعراء، التعريف...م.س. ص.67.

52) برقية من النائب الأول للسفير الفرنسي بالمغرب السيد ريفوا (Riffault) بتاريخ 20 غشت 1897. أوردها مصطفى بوشعراء.م.س.ص.85.

53) نفسه، ص55 و ص85.
54) نفسه، ص56.
55) برقية من ريفوا بتاريخ 10أكتوبر 1897. أوردها مصطفى بوشعراء،م.س.ص.92.
56) رسالة من ريفوا إلى النائب الحاج محمد الطريس، 31أكتوبر 1897 (موافق 6 جمادى الثانية 1315هـ) أوردها مصطفى بوشعراء م.س.ص.ص. 98-99.
57) رسالة من سفير الجمهورية الفرنسية بالمغرب دومنبل (de Monbel)إلى الوزير أحمد بن موسى، بتاريخ 4 يونيو 15/1898محرم1316. أوردها مصطفى بوشعراء م.س.ص.ص. 117-118.
58) رسالة من نائب اسبانيا بالمغرب إلى أعيان قبيلة بقيوة، بتاريخ 2 نوفمبر 1897. مح.36/ 180.مخ. تطوان.
59) مصطفى بوشعراء ، التعريف ...م.س.ص.101.
60) محمد العربي المساري، المغرب بأصوات متعددة. سلسلة شراع. العدد 2 السنة 1996. ص 114.